جامعة دمياط

كليـــة التربيـــة

قسم أصول التربية

الزيادة السكانية

مفهوم الزيادة السكانيّة

- يقصد بالمشكلة السكانية عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات؛ والقضية السكانية في مصر أساسها عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية ولا جدال أن مشكلة الزيادة السكانية المتسارعة في المجتمع المصري من العقبات الرئيسية أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمة والخدمية، كما أنها حجر عثرة في طريق نجاح السياسات الرامية لمكافحة البطالة والفقر بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والحد من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية والدخل القومى.

- علمًا بأن المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة المشكلة السكانية وهي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات. لذا يجب أن يكون هناك توازن بين حقوق الفرد في الانجاب المناسبة مع قدراته، وحق المجتمع في التقدم والنمو.
- وقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة والفلاسفة والاقتصاديين عبر العصور؛ فقد رأى أرسطو أن الزيادة السكانية الكبيرة ستقود إلى انتشار الفقر وسيقود الفقر إلى انتشار الفوضي مما يجعل مباشرة الحكومة لمهامها الإدارية من الأمور الصعبة.

الآثار السلبية المترتبة على الزيادة السكانية:

- يترتب على الزيادة السكانية مجموعة من الآثار السلبية التي يتأثر بها الآتي: التنمية المجتمعيّة إنّ التأثيرات السلبية التي يسببها التزايد الكبير في عدد السكان على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقف عائقا في تنمية المجتمع وازدهاره وذلك بسبب تأثيرها على إمكانية زيادة دخل الفرد الذي يقلل من نسب الادخار المرغوب به لغرض الاستثمار، كما يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في نفقات تقديم الخدمات الأساسية للأفراد في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها وهو الأمر الذي يعدّ استنزافا لموارد الدولة وحائلا بينها وبين التقدّم المجتمعي، بالإضافة إلى ما يسببه هذا التضخم من نقص في فرص العمل والبطالة المسببة للعديد من الآفات.

أسباب الزيادة السكانية

- تحسّن وتطوّر الرعاية الصحيّة وذلك في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر في القرن العشرين، حيث أدّى إلى التوسّع في مجال علاج ومكافحة الأمراض الخطيرة والمزمنة، وما رافق ذلك من أجهزة طبية ومخبرية للكشف المبكر عن تلك الأمراض، ممّا قلّل من معدّلات الوفيات إلى أقصى حد، وبالتالي زاد من عدد السكان. التطوّر الكبير في جانب العناية بالصحّة الإنجابية للمرأة، حيث ظهرت المراكز المتخصصة في متابعة حالات النساء الحوامل ورعايتهم وتطوّر عمليّات الولادة، ممّا شجّع من زيادة عدد الولادات

آثار الزيادة السكانية على المجتمع المصرى:

- النمو السكاني في مصر كان له أثرًا سلبيًا على قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة؛ فنجد الأثار الاقتصادية للزيادة السكانية تتمثل فى زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وزيادة نفقات الدولة على الخدمات، وانتشار ظاهرة البطالة، والانخفاض في نسبة الأجور في القطاع العام والخاص، وارتفاع اسعار الوحدات السكنية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وانهيار المرافق العامة.
- كما تحتاج مشكلة الزيادة السكانية إلى الوقوف عندها طويلًا، وفهم أسبابها ومحاولة علاجها كي لا يمتد أثرها السلبي إلى المجتمع ككل، لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث اختلالات في النظام المجتمعي في الدولة، وقد يسبب ظهور الجريمة وانتشارها بسبب تفشي البطالة وقلة فرص العمل وحاجة الناس إلى الدخل.

- ومن آثرها أيضًا زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والحماية الاجتماعية والأمن، وذلك على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التنموية بقطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة التحولية.
- بالإضافة إلى صعوبة رعاية الأبناء، وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وعمالة الأطفال، وكثرة الخلافات الأسرية، وضعف الرقابة الأسرية نتيجة انشغال الوالدين، وزيادة الضغط النفسي والعصبي على الوالدين.

- **فالنمو السكاني في مصر كان له أثر سلبي على قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة؛ فنجد الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية تتمثل** في: زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وزيادة نفقات الدولة على الخدمات، وانتشار ظاهرة البطالة، والانخفاض في نسبة الأجور في القطاع العام والخاص، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية والزحف العمراني على الأراضي الزراعيةٍ، وانهيار المرافق العامة.
- كما تحتاج مشكلة الزيادة السكانية إلى الوقوف عندها طويلاً، وفهم أسبابها ومحاولة علاجها كي لا يمتد أثرها السلبي إلى المجتمع ككل، لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث اختلالات في النظام المجتمعي في الدولة، وقد يسبب ظهور الجريمة وانتشارها بسبب تفشي البطالة وحاجة الناس إلى الدخل.
- ومن آثارها أيضًا زيادة المخصّصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والحماية الاجتماعية والأمن، وذلك على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التنموية في قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة التحولية.
- بالإضافة إلى صعوبة رعاية الأبناء، وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وعمالة الأطفال، وكثرة الخلافات الأسرية، وضعف الرقابة الأسرية نتيجة انشغال الوالدين، وزيادة الضغط النفسي والعصبي على الوالدين.

- فقد أوضح الدكتور عبد المنعم السيد، مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية أن الزيادة السكانية لها آثارها السلبية على الاقتصاد وعلى المواطن وتتمثل هذه الآثار في التالي:
- 1- زيادة نفقات الدولة على الخدمات (الصحة- التعليم).
- 2- انتشار ظاهرة البطالة.
- 3- عدم شعور المواطن بآثار التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
- 4- زيادة الطلب على السلع والخدمات والوحدات السكنية نظرا لزيادة الأعداد.
- 5- زيادة المخصصات العامة.
- 6- الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات.
- وأضاف الدكتور عبد المنعم أن مخصصات الدولة للإنفاق على التعليم، بلغت 172 مليار جنيه، خلال العام المالي 2021-2022، ومخصصات الصحة 132 مليار جنيه، خلال العام المالي 2021-2022، كما أن الزيادة السكانية تزيد من معدلات البطالة والفقر، لا سيما وأن الدولة لا تستطيع توفير فرص العمل المطلوبة والمتزايدة سنويا.
- وأضاف أن سوق العمل في مصر، يشهد سنوياً دخول 750 إلى 800 ألف من الأيدي العاملة، ممن هم في سن العمل، بالإضافة إلى أعداد البطالة الموجودة سابقاً، التي يزيد عددها على 3 ملايين مواطن، وإذا كانت فرصة العمل الواحدة تحتاج إلى 200 ألف جنيه، فهذا يعني أن الدولة تحتاج لاستثمارات محلية أو أجنبية تزيد على 160 مليار جنيه سنويا.

✓التوسّع العمراني على حساب الأرض الزراعية:

- لا تكمن مشكلة مصر مع النمو السكاني، ولا في افتراسه لثمار النمو فحسب، بل أيضاً في تسببه بإنقاص الرقعة الزراعية وتضاؤل حجمها، وكذلك مصادر المياه المحدودة، حيث تمثل الرقعة الزراعية نحو 5 في المائة من مجموع المساحة الكلية لمصر، وقد أظهرت خبرات العقود الخمسة الماضية أنه كلما زاد عدد السكان يتم التوسع العمراني على حساب ما تبقى من الأرض الزراعية وقد أضحت مصر من أكبر البلدان المستوردة للحبوب والقمح، كما تراجعت حصة الفرد من المياه إلى أكثر من 50 في المائة خلال العقود الأخيرة، ومن الواضح أنها ستتراجع أكثر مع استمرار الزيادة السكانية مع ثبات حصتها المائية.

✓الزيادة السكانيّة وتزايد معدلات الجريمة:

- وتابع أنه بالنسبة للأفراد، فإن الزيادة السكانية لها تأثير سلبي على المواطنين من عدّة جوانب يلخّصها فيما يلي:
- – زيادة معدلات الجريمة بسبب التزاحم وزيادة أعداد السكان.
- – زيادة أسعار السلع والخدمات بسبب ندرة الإنتاج المحلي وزيادة الاستيراد من الخارج، وبالتالي ستكون الأسعار مرتفعة.
- – انخفاض نصيب الفرد من عملية النمو والتنمية الاقتصادية وعدم وصول دخل الفرد إلى ما يحقق احتياجاته، وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للأسرة، نظرا لأن الزيادة السكانية تؤدي إلى عجز في الخدمات العامة بكل

فوائد الحد من الزيادة السكانية:

- ✓ رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث أنه يجري حساب معدل نموه بطرح معدل نمو السكان من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إتاحة مزيد من خدمات المرافق العامة وخدمات البيئة الاجتماعية للمواطنين.
- ✓ التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، والناجمة عن تضخم بنود الإنفاق العام.
- ✓ النهوض بمستوى جودة الخدمات العامة المقدمة.
- تحسين المنظومة البيئية من خلال التخفيف من مشكلات التلوث والازدحام والضوضاء والعشوائيات وتدهور المرافق العامة

✓محاور للتعامل مع قضية زيادة السكان:

- وضعت الحكومة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 5 محاور للتعامل مع القضية:
- **المحور الأول:** يختص بتحقيق التمكين الاقتصادي، ويستهدف تمكين السيدات في الفئة العمرية من 18 حتى 45 سنة من العمل، وكسب الرزق والاستقلالية المالية، وتتضمن التدخلات إنشاء وحدات صحيّة وتنمية الأسرة المصريّة، من خلال رفع كفاءة مستشفيات التكامل في جميع المحافظات، وعمل تصميم موحد لها، وتجهيز 200 مشغل خياطة للسيدات ملحقا بها لتلبية الحاجة من المستلزمات الطبية، بالإضافة إلى تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر، وتقديم الخدمات المالية وغير المالية، وتدريب مليوني سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية، وتطبيق الشمول المالي وتأهيلهن لسوق العمل طبقا للفرص الاستثمارية المتاحة بكل محافظة.
- **والمحور الثاني:** يتمثل في التدخل الخدمي، ويهدف إلى خفض الحاجة غير الملباة للسيدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها مجاناً للجميع، ورفع المستهدف إلى 75 في المائة من إجمالي السيدات، وفي هذا الإطار يجري تعيين 1500 طبيبة مدربة على وسائل تنظيم الأسرة، وتوزيعهن على المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية. ويشمل المحور كذلك تدريب ألفي طبيب وممرض من العاملين في مجال تنظيم الأسرة، وذلك إلى جانب تقديم سلة أغذية للسيدات بقيمة مائة جنيه شهرياً كحافز إيجابي للأسر الاكثر احتياجا.

.1

- **الثالث:** فيتعلق بالتدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي، ويستهدف رفع وعي المواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية، وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، من خلال استهداف السيدات والشباب المقبلين على الزواج.
- **ويتعلق المحور الرابع بالتحوّل الرقمي:** والهدف الرئيسي منه الوصول الذكي للسيدات المستهدفات لتقديم الخدمة وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من خلال بناء «منظومة الأسرة المصرية» لربط قواعد بيانات كافة المبادرات والمشروعات التي تم تنفيذها في الأعوام الأخيرة، فضلا عن الرصد المستمر للمؤشرات والخصائص السكانية على مستوى الجمهورية.
- **ويختص المحور الخامس بالتدخل التشريعي:** ويستهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني؛ وذلك من خلال قيام وزارة العدل بمراجعة ومتابعة القوانين المعروضة فيما يتعلق بإنفاذ قانون سن الزواج، وتغليظ عقوبة عمالة الأطفال، فكل هذه التدخلات تصب في تحقيق الهدف الأشمل وهو تنمية الأسرة المصرية.

الحلول الممكنة للمشكلة السكانية في مصر

- كثير من الحلول طرحت لحل مشكلة الانفجار السكاني في مصر، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- – تحسين خدمات تنظيم الأسرة المقدمة للمستهدفات، ولكي يتحقق ذلك، لا بد من مواجهة التحديات في تقديم الخدمات ونشرها في جميع المحافظات.
- – ضرورة انتظام خدمات تنظيم الأسرة، وتكثيفها في أماكن كثيرة بصعيد مصر ووجود عدد كبير من المناطق المحرومة من الخدمة، والذي تسبب ابتعادها مكانيا في هذا الحرمان، كما تسبب أيضا في عزوف الأطباء عن العمل في هذه المناطق النائية.
- – زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، عن طريق الوصول إلى السيدة المنتفعة وإقناعها باستخدام وسيلة آمنة لمنع الحمل.
- – زيادة معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة في كل المحافظات.
- – الوصول إلى المناطق المحرومة من خدمات تنظيم الأسرة، ويبلغ عددها ما يقرب من 3183 منطقة وهناك تقريبا 1250 وحدة صحية لا يوجد بها طبيب.
- – زيادة عدد الأطباء خاصة أطباء النساء، والعمل على زيادة جرعات تدريبهم وتزويد خبراتهم، خاصة المكلفين من الخريجين الجدد.
- – تغطية جميع المناطق الجغرافية بكل خدمات ووسائل وأدوات تنظيم الأسرة المتنوعة، على مدار العام، خاصة للمناطق النائية والعشوائية.
- – تفعيل كل وسائل المتابعة، وتحفيز السيدات المستهدفات، وكذلك في خط متواز تفعيل المتابعة.
- – تقوية أواصر العلاقة بين الدولة وتفعيل الشراكة مع القطاع الأهلي ومساهمة القطاع الخاص في حل المشكلة.